

على نطاق واسع، وسرعان ما تضيع في خزان الملفات المترية وأدراج الأقراص المدمجة لكبار الموظفين. ومن الضروري إتاحة الفرصة للاطلاع على هذه المطبوعات الرمادية على الانترنت لتعزيز كل مكاسب السنوات القليلة الماضية وضمان تأمين مصدر وافر من الأدلة المستندية للأبحاث المستقبلية حول تحسين البرامج والتخطيط. وسيتمتعز التقدم في كل هذه الأولويات البحثية بشكل هائل من خلال خدمة التشبيك المتاحة لأعضاء شبكة INEE، شبكة الوكالات المشتركة لأموال التعليم في الطوارئ (انظر ص 9).

كريستوفر تالبوت، أخصائي برامج في مجال التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء في المعهد الدولي للتخطيط التربوي باليونيسكو، ورئيس مجموعة العمل التابعة للشبكة والمعنية بالمعايير الدنيا لمستويات التعليم في حالات الطوارئ، البريد الإلكتروني: Talbot@iiep.unesco.org

1- http://upo.unesco.org/details.aspx?Code_Livre=4249#

2- www.unesco.org/iiep/eng/focus/emergency/emergency_4.htm

3- www.unicef.org/girlseducation/files/EducEmerg.PDH

بعنوان "التعليم في حالات الطوارئ ومن أجل إعادة البناء: منهج تنموي"، المقدمة من ماري جوي بيجوتسي، فرضية مثيرة، وهي أنه يجب النظر إلى حالات الطوارئ وإعادة البناء المبكر باعتبارها فرصاً لتغيير نظم التعليم. ورغم لم تشأ الظروف أبداً أن يتم اختبار فرضية بيجوتسي بطريقة منهجية دقيقة إجراء بعض الأبحاث في بعض الدول التي بحثت عناصر هذا الرأي.

تتطلب مجموعة عريضة من الموضوعات الفنية المفصلة مزيداً من التفحص الدقيق، لاسيما: برامج التعليم المثالية البديلة للمراهقين وللشباب؛ وأحسن الطرق نحو إشراك مجالس الآباء في حالات الطوارئ وإعادة البناء؛ وكذلك اعتماد وتصديق وإصدار شهادات النتائج الدراسية للنازحين داخلياً وللاجئين من التلاميذ، ووضع برامج فعالة للمهارات الحياتية والموضوعات المحورية المتعلقة بزيادة الوعي، مثل، السلام وحقوق الإنسان والتعليم المدني.

وأخيراً، يحتاج توثيق الأبحاث في هذا المجال لدعم جذري، لأنه بسبب تقلب بيئات العمل والتقلبات السياسية وكثرة تبدل العاملين الرئيسيين، تكاد معظم المصادر الأولية للنشاط التعليمي في حالات الطوارئ تنحصر في المطبوعات الرمادية - الوثائق غير المنشورة على شكل تقديرات، وتقييمات المشاريع، وتقارير المانحين، وكلها لا تحظى بالتداول

عن التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء المبكر يتم بطريقة غير متقنة رغم أنه لاغنى عنه لوضع السياسات والتخطيط والإدارة والتقييم على نحو فعال. ومع الأسف، نادراً ما يتم جمع هذه البيانات بطريقة نظامية دقيقة، وعادة يتم تبليغها سواء داخل المعاهد أو بين بعضها البعض بطريقة سيئة. وهناك حاجة ماسة لتعميق وتوسيع العمل الرائد للبحث الميداني العالمي عن طريق توسيع مجاله ونطاقه الجغرافي وتسلسله الزمني. ويجب بالتالي استخدام البحث ونتائجه لمزيد من التخطيط والإدارة الفعالة للبرامج التعليمية في الأماكن المتضررة من الصراعات، بمعرفة السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وكذلك للمناصرات المجتمعية في تلك المجالات.

لا يتمشى التعليم في حالات الطوارئ وإعادة البناء مع الفئات الاصطناعية التي يفرق بها المانحون بين معونات الإغاثة الإنسانية ومساعدات التنمية؛ فهم ببساطة يرونه نشاطاً تنموياً. وكما تؤكد المقالات بوضوح في هذه النشرة، يجب أن يكون للتعليم أولوية أثناء الصراعات وحالات الطوارئ والنزوح وإعادة البناء المبكر. وبالتالي هناك حاجة لإجراء بحوث لدعم المناصرة المجتمعية للتعليم سواء كأولوية للمساعدات الإنسانية أو كأولوية للتنمية.

حددت ورقة اليونيسيف المؤثرة عام 1999

من يفعل ماذا وأين؟

لوري هيننجر

بسبب تعدد الأطراف الفاعلة، لا توجد لدينا صورة عالمية واضحة عن برامج التعليم في حالات الطوارئ. وإزاء ذلك، تسعى "لجنة المرأة للنساء والأطفال اللاجئين" لسد هذه الثغرة في المعرفة.

في سجلات القيد في المراحل التالية بصورة متزايدة.

■ ٦٪ فقط من جميع الطلبة اللاجئين مقيدون في التعليم الثانوي؛ وبالنسبة للنازحين الداخليين، تقل الفرص المتاحة أمام الشباب من النازحين الداخليين عن هذه النسبة.

■ تتاح أمام المراهقين والشباب أقل الفرص لتلقي التعليم الرسمي؛ فالكثير منهم لم يكملوا حتى التعليم الابتدائي ويحتاجون مجال كبير من الفرص لتلقي التعليم الرسمي وغير الرسمي.

ويواجه المدرسون في حالات الطوارئ ظروف عمل مجهدة، ففي الغالب يتعين عليهم تدريس أكثر من ٥٠ طالب تتفاوت أعمارهم في فصل

مع المنظمات الدولية غير الحكومية، والزيارات الميدانية لأنجولا وليبيريا وسيراليون وتايلاند. وبينت تلك المعلومات ما يلي:

■ أكثر من ٢٧ مليون طفل وشاب، ممن تضرروا من الصراعات المسلحة، لا يحصلون على تعليم رسمي؛ منهم ٩٠٪ نازحين داخليين.

■ معظم النازحين الداخليين واللاجئين من الأطفال بالمدارس مقيدون في الصفوف الأولى من التعليم الابتدائي.

■ على الرغم من أن أعداد البنات المقيدات في المدارس التحضيرية والمرحلة الابتدائية يكاد يساوي أعداد البنين، إلا أن أعدادهن تتناقص

وقد جمع "المسح العالمي عن التعليم في مناطق الطوارئ" Global Survey on Education in Emergencies معلومات عن عدد اللاجئين والنازحين والعائدين من الأطفال والشباب الذين تتاح لهم فرص التعليم، وعن طبيعة التعليم الذي يتلقونه.

وقد تم الحصول على معلومات في هذا الخصوص من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين UNHCR، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة "اليونيسيف" UNICEF، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو" UNESCO، إلى جانب المقابلات التي أجريت

UN Consolidated "الموحدة للأمم المتحدة" Appeals Process (غير تلك المتعلقة بالنداءات الخاصة بأفغانستان). وتلقت ست دول ثلث أو أقل مما طلبت. وهناك حاجة ملحة لزيادة تمويل ودعم تعليم النازحين الداخليين لأن نقص الاستثمار يفضي إلى زيادة نسبة الرسوب وترك التعليم.

ومن غابات بورما الشرقية حتى معسكرات النازحين الداخليين على مشارف مونروفيا، في ليبيريا، تسعى الأسر للحصول على الأنشطة التعليمية، وتدعم المجتمعات تلك الأنشطة على أمل أن يعيش أطفالها يوماً ما حياة أفضل وأن تتاح لهم الفرصة للمساهمة في إعادة بناء أوطانهم. ويُعد التركيز المستمر على تعليم البنات شرطاً لتحقيق هدف مبادرة "التعليم للجميع" Education for All، وهو القضاء على التفرقة في التعليم بسبب النوع، وذلك بحلول عام ٢٠٠٥.

لوري هيننجر Lori Heninger هي منسقة مشروع الأطفال والمراهقين بلجنة المرأة ويريدوا الإلكتروني:

lorih@womenscommission.org
كما يمكن الحصول على الدراسة الميدانية العالمية عن التعليم في حالات الطوارئ" من موقع:

www.womenscommission.org/pdf/ed emerg.pdf

إلى مناهج وطنهم، مناهج الدولة المضيفة ومناهج معدلة بحيث تلائم الظروف والاحتياجات الراهنة للاجئين.

ويمكن أن تشكل اللغة المستخدمة في التعليم تحدياً آخرًا للطلبة اللاجئين. ورغم أنه من الأفضل، بوجه عام، أن يتم تدريس اللاجئين بلغة وطنهم، إلا أنه من الممكن أن يُشترط عليهم أو قد يرغبون هم أنفسهم تعلم لغة الدولة المضيفة لهم. وعندما لا يكون التعليم متاحاً إلا بلغة الدولة المضيفة قد يُصاب الطلبة اللاجئين بالإحباط ويتركون من المدرسة. وفي حالات أخرى، يسعى الطلبة إلى تعلم اللغة المحلية للتعامل مع المجتمع المحلي أو للحصول على فرصة لتلقي تعليم المرحلة الابتدائية أو للحصول على فرص في سوق العمل المحلي. ويتطلب تعلم لغة جديدة وقتاً إضافياً سواء تم ذلك من خلال منهج رسمي أو عن طريق التعليم غير الرسمي داخل المجتمع.

وفي حالات الصراع، كثيراً ما تكون مناهج التعليم، محل اعتراض، وبالتالي تحتاج إلى مراجعة دقيقة وعمليات توفيق لتجنب تصاعد التوترات. وهناك اعتراف متنامي بأن التعليم، الموجه للسكان المتضررين من الصراعات، يجب أن يتضمن بعض المناقشات عن السلام وتسوية النزاعات وحقوق الإنسان والمواطنة.

ويعاني التعليم في حالات الطوارئ من نقص حاد في التمويل، ففي عام ٢٠٠٢، لم تقدم، أو تعطي وعود بتقديم، سوى ١٧ مليون دولار من بين ٤٦ مليون دولار طالبت بها بعض الدول من أجل التعليم من خلال "عملية المناشدات

واحد. كما أنهم لا يحصلون سوى على عائد بسيط جداً أو لا يحصلون على أي عائد على الإطلاق. ولذلك غالباً ما يصيبهم الإحباط، أو يتغيبون عن العمل، أو يبحثون عن وظيفة أخرى. ولأن أكثر المدرسين كفاءة هم الذين من المرجح، أكثر من غيرهم، أن يجدوا سبلاً أخرى لإعالة أسرهم، فإن نوعية التعليم تتدهور في حالات الطوارئ.

ولا يفي كثير من مدرسي اللاجئين والنازحين الداخليين بالحد الأدنى من الشروط المطلوبة من قبل حكوماتهم للمدرسين "المؤهلين". ولذلك يعتبر التدريب الرفيع للمدرسين والمتابعة المستمرة لهم أمراً ضرورياً لدعم هؤلاء المدرسين وتحسين نوعية التعليم المتاح للاجئين والنازحين الداخليين من الأطفال والشباب.

وغالباً ما يكون مستوى تعليم البنات والنساء في الدول المتضررة من الصراعات منخفضاً. ونتيجة لذلك، فإن غالبية المدرسين هم من الذكور. ومؤخراً كان هناك مؤشرات عن الاستغلال الجنسي للطالبات من جانب المدرسين، وتشير تلك المؤشرات إلى أن زيادة عدد المدرسات الإناث في المدارس ربما يوفر آلية حماية إضافية للبنات؛ إذ تعتبر المدرسات الإناث نماذج هامة للأدوار في نظر البنات الصغار.

وفي حالات اللاجئين، يتم غالباً بذل الجهود للتأكد من أن الأطفال يدرسون المناهج الدراسية الخاصة بأوطانهم، وتتاح لهم فرصة دخول الامتحانات الوطنية حتى يكون تعليمهم معترفاً به في حالة إعادتهم إلى أوطانهم. ورغم ذلك، تستخدم على أرض الواقع مجموعة عريضة من المناهج التعليمية في حالات الطوارئ تشمل بالإضافة

فنيات لاجنات تجهز لبدء دوام المدرسة في مخيم غوز عامر في شرق تشاد، مايو ٢٠٠٤

